

أصول النحو العربي

(السنة الأولى، ماستر، لغة عربية. الفوج 1 + 2)

القياس النحوي،

بين التجريد العقلي والاستعمال اللغوي

(ثلاث محاضرات، ابتداء من تاريخ 05/أفريل 2020 . عافاكم الله)

القياس، عملية ذهنية، يقوم بها كل شخص منا في الحياة اليومية، ليستدل بها، أو يستنتج، فيعرف الصواب من الخطأ، في القضايا والأحكام والمواقف، ولهذا كانت أدلة قريبة من القياس الأرسطي في المنطق، حتى ظن كثيرون تأثرهم بالفيلسوف اليوناني هذا، فالمقدمة الكبرى: كل إنسان فان، تلزم عنها المقدمة الصغرى: سقراط إنسان، ومن المقدمتين: الكبرى والصغرى، تستخلص النتيجة: سقراط، إذن، فان. وبما أن الظواهر اللغوية غير منطقية، كالتبعية والفلسفة والتاريخ، إلا أن طريقة الاستدلال واحدة، وكذلك الاستدلال، في مجال الفقه والشرعية، قريب الشبه بالاستدلال المنطقي، لأن الأحكام الشرعية تتساق مع المنطق والعقل، فالقياس الأصولي، أو قياس العلة، منهج يستهدف معرفة الحكم الوارد في النص، أي الأصل، ثم يمضي إلى إضفاء الحكم نفسه على المماثل والشبيه، الذي لانص فيه، وهو الفرع، بمبرر الشبه، أو الجامع بينهما، وهو العلة المشتركة، وقد ضربت لكم المثال، بالمخدرات، التي لانص فيها، لكنها تشترك مع الخمر، في العلة الموجبة لحكم التحريم، وهي الإسكار، ولا أحد ينكر أوجه الشبه بين القياس الأصولي، والقياس النحوي، لأن كليهما: حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه، أي العلة الجامعة. وكان الكسائي يقول: إنما النحو قياس يتبع، ويقول ابن الأنباري، في أصوله: إن النحو كله قياس، فإن العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، ثم النسج على منوالها، فإذا قال العربي: كتب زيد، فلك أن تقيس في إسناد الفعل، إلى كل فاعل، وكذلك العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال، غير أن ابن الأنباري وتبعه السيوطي، تجاوزا هذا الاستقراء النظري، إلى المقارنة بين القياس النحوي اللغوي، والقياس الأصولي، فجعلوا أركانه أربعة، وهي: **الأصل، الفرع، والحكم، والعلة**، وقدموا مثال رفع ما لم يسم فاعله، قياساً على شبيهه: الفاعل، وقالوا إن العلة الجامعة هي الإسناد.

إنه لا يمكن أن نتعلم أي لغة، وحتى لغتنا الأم صغراً، دون أن نقيس، القياس الاستعمالي الطبيعي، الذي نلجأ إليه ونحن نقاد غيرنا، في نشأتنا الاجتماعية، أو القياس الشكلي التعليمي (النحوي)، نستخدمه، في الدراسة والتدريس، فلا مناص لك، من أن تقيس: (لفظة، أو تعبيراً)، لاتعلم صحته، على لفظة، أو تعبير آخر، شبيه ونظير له، تعلم صحته مسبقاً، والشرط الوحيد الذي عليك مراعاته هو: التأكد أن المقيس، والمقيس عليه، أي: المجهول لديك، والمعلوم، متناظران، في كل شيء، صرفياً ونحوياً، فاسم المفعول، للفعل دَعَوَ = دَعَا، الناقص الواوي، هو غير نظير ولا شبيه، للناقص اليائي: عَنَى، فاسم مفعول الأول هو: مَدْعُوٌّ، (مع حذف الواو الأول الساكن، وتعويضه بالتشديد)، تصير: مَدْعُوٌّ = مفعول، بينما يكون اسم مفعول الثاني: عَنَى: مَعْنُوٌّ، (مع حذف واو المفعول الساكن، وتعويضه بشدة على الياء) تصير: مَعْنِيٌّ = مفعول. وكذلك فعل بنظائر: عَنَى، مثل: رَمَى، يَزِمِي، بَنَى، يَنْبِي، مَشَى، يَمْشِي... إلخ، ومع نظائر الناقص الواوي الآخر: دَعَا، يَدْعُو. (ينبغي مراعاة التعدّي واللزوم، في هذه الأفعال، لأنّ لأفعال اللازمة لا اسم مفعول لها: مشى يمشي، و سما يسمو، فليس هناك من يقول: ممشي، ولا مسمو، لكن يجوز استخدام هذه الصيغة، مع التعدية بحرف الجر، فنقول: ذلك شخصٌ كريمٌ، ممشيٌ إليه في أوقات الشدة، مثلاً، وكذلك يمكننا القول: العلم فضيلةٌ، مسموٌ إليها دوماً... إلخ).

كذلك في العبارات، فالنحويون يقيسون اسم لا، النافية للجنس المبني على الفتح : لا رَجُلَ في المدرج، على العدد المركب: خمسة عشر، المبني على الفتح بجزئيه، إذن، فـ (لا رَجُلَ)، مقيوس، أو مقيس، أو: فرع. و:(خمسَ عشرَ) مقيوس عليه، أو مقيس، أو أصل. والحكم الذي اشتركا فيه، هو: البناء على الفتح، أما العلة الجامعة، أو: الشبه بينهما، الذي جَوَّز لنا قياس أحدهما على الآخر، فهو واضح بينهما:

أصلُ خمسة عشر هو: خمسة وعشرة، لأن معنى الجمع فيها واضح، ولكن حُذفت الواو لفظاً وبقي معناها، ورُكِبَ الجزءان تركيباً مزجياً، وأدى ذلك إلى حذف علامة التانيث من الجزء الثاني: عشرة، اكتفاءً بها في الجزء الأول، هذا هو الأصل المقيس عليه، أما الفرع:(لا رَجُلَ) فمثله وشبيهه به، فالبارة أصلها:(لا مِنْ رَجُلٍ)، ف:(مِنْ)، كما هو معروف، زائدة، تفيد استغراق النفي، ولكنها حُذفت لفظاً، كما حُذفت الواو، في المقيس عليه/الأصل:(خمسَ وعشرة) وبقي معناها، ورُكِبَتْ لا، مع: رجل، كما رُكِبَتْ خمسة، مع عشر، ويتضح لك، من هذا، أن المقيس عليه،(الأصل) ذو حكم ثابت مستقر، وأن المقيس، بحاجة إلى تقرير حكم، وفي هذه المسألة، تجدد اسم لا، النافية للجنس محرّكاً بالفتح، ولا نعلم أن هذا الفتح، هو حركة بناء، أم حركة إعراب، فلما قسناها على:(خمسَ عشرَ) المبينة على الفتح، علمنا أن: رَجُلَ، الفتحة فيه، هي حركة بناء لا حركة إعراب.

تناول النحاة النظام اللغوي للعربية في ضمن مباحث القياس النحوي وتوسعوا فيه بمنهج عقلي ولا سيما لدى المتأخرين. على الرغم من الفارق الكبير بينهما، فالنظام اللغوي للعربية أكثر دقة وأقرب إلى واقع اللغة العربية (النص القرآني). والقياس النحوي يهدر مواد لغوية كثيرة ويضيف أخرى خارجة عن النظام اللغوي والاستعمالي، داخلية في النظام العقلي المنطقي المعياري التعليمي. والقياس جزء من نظام العربية، إلا أن النحاة جعلوا نظام اللغة العربية قسماً من أقسام القياس النحوي، ثم انحرفوا عنه كما سنرى.

ومصطلح القياس عام، تشترك فيه علوم مختلفة، حيث تتغير مفاهيمه تبعاً للمادة العلمية التي يتناولها، والغاية منها، كالفقه الذي يستخدمه لاستنباط الحكم الشرعي وإصدار الفتيا. وكذلك الفلسفة والمنطق لانضباط المادة العلمية على وفق نظام عقلي محكم.

لذلك نجد له أكثر من مفهوم في مصادر أصول النحو تبعاً، للمنهج والهدف، والأهم من ذلك أن اللغة العربية لا تخضع له خضوعاً مطرداً وتتقاطع معه كثيراً، من هنا ظهرت إشكالات لدى النحاة اضطروا إلى تأويلها، أو الانقسام حولها بين متشدّد ومتسامح، لأنهم بثّوه على المنطق العقلي، والعربية لها منطقها ونظامها الخاص بها، بل اللغة، لا تخضع للمقتضيات العقلية، ولا تُعَلَّل بها.

القياس "استنباط مجهول من معلوم، سواء في اللغة، أو الفقه، لذا عرّفه اللغويون والثّعاة بأنه "حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه".

والمفهوم العام له اليوم هو "محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، في التعبير والكتابة وفروعها، وضبط الحروف وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك من إعلال وإبدال وإدغام وحذف وزيادة..." فهو معيار لضبط حركة الاستعمالات اللغوية الجديدة وعدم خروجها عن سنن الفصحى، واللغة تحتاج إليه، في تطورها، وتبنيها لتراكيب التطور الحاصلة، بمنأى الحياة، الاجتماعية والعلمية، التي تنعكس على اللغة مباشرة.

وتتم عملية القياس اللغوي والنحوي على مراحل:

1- رصد الظواهر اللغوية وتصنيفها بحسب تماثلها وتشابها، في التركيب الاعرابي أو الصيغ الصرفية، ثم تقرير القاعدة، اعتماداً على استقراء الغالب في السماع، مما يعني أن السماع، هو مصدر للقياس الاستعمالي الطبيعي، والشكلي المعياري معاً

2- استبعاد الصيغ التي لم ترد في السماع ولو كانت موافقة للقياس النظري.

3- اعتبار ما خرج من القاعدة المطردة سماعاً منقولاً، لا يقاس عليه مثل الشاذ، والنادر، وما دعت إليه الضرورة الشرعية.

لذلك نجد مفاهيم كثيرة للقياس في الموروث النحوي، يخلطون بينها وبين مستويات اللغة المختلفة، يتوسعون به ويضيّقون بحسب المادة اللغوية التي اختلفوا فيها، وبحسب المناهج المختلفة التي تناولوها في ضوئها. اختلفوا المتأخرون في منهجين واسعين، من غير تحديد دقيق هما: المنهج البصري، الذي يمثل الاتجاه العقلي المتشدد في المادة اللغوية، التي هي أساس القياس. يقابله المنهج الكوفي، الأقل تشدداً في ذلك، لأنه يشيد بالمسموع، ولو كان قليلاً

وقد استخلص المعاصرون أقساماً أخرى من القياس لدى القدامى واحتمالاته منها حمل غير المنقول على المنقول من اللغة، ومنها قياس المشابهة في الأحكام، والقياس المجازي لدى الفقهاء.

وذكر بعض الدارسين أقساماً للقياس تبعاً للاستعمال، والعلة الجامعة، والمعنى واللفظ، والوضوح والخفاء. وأكّد على التمييز بين القياس اللغوي، والقياس النحوي، وأخذ على الدارسين خلطهم بين النوعين. وصنفه آخر إلى: القياس العام (الأصلي) والقياس النظري (التعليلي).

وعلى كثرة هذه التسميات لا نجد بينها تصنيفاً يبنى على التفريق بين اللغة الفنية واللغة الايصالية والعلمية لأنهم حدّدوا لأنفسهم حدوداً وأهدافاً ومسارات أهمها التحديد الزماني والمكاني، للمادة الخام، التي يبنى عليها القياس، في ضوء نظرة قدسية اللغة، والحشية على لغة القرآن، من التغير والانحراف، معتمدين على المنطق العقلي المجرد، المتمثل في الاطراد وانعكاس القاعدة على مواد اللغة جميعها، وفصله أحياناً عن السماع، في الدراسة، "لا يوجد القياس النحوي مستقلاً في ذهن عن السماع، لأنه لا يتصور أحدهما إلا مقترناً بالآخر" ويمكن تصنيف الأنواع الكثيرة للقياس النحوي، ومفاهيمه المتعددة والتسميات المختلفة، في الموروث اللغوي والنحوي، على اتجاهين أو نزعتين ظلتا مستمرتين لدى الدارسين منذ نشأة النحو حتى عصرنا هذا:-

النزعة العقلية (البصرية)، والنزعة اللغوية (الكوفية)، وكلتاها قصرتا في تمثيل واقع اللغة، ونضيف نزعة ثالثة تمثل واقع اللغة وترتبط القياس بالنظام الاستعمالي الذي يختلف عن القياس العقلي، وتدرسه في ضوء النص القرآني ونظامه المعجز، يمكن ان نطلق عليها التسميات الآتية، تمييزاً لها:

تجريد القياس، والقياس اللغوي، وتصحيح القياس (قياس النظام). الأول: يبدو أقرب إلى النحو، والثاني أقرب إلى اللغة وروايتها، والثالث، شامل للغة والنحو والبلاغة.

1- تجريد القياس: أي تجريده عقلياً، سواء اتفق مع الشواهد الواردة، أو تقاطع واختلف، فهو أقوى من الشاهد المجلوب، وهو قيم على اللغة، يهدر منها ويضيف إليها، لذلك طعنوا على فصحاء العرب وشعرائهم، في ضوئه، كما ورد، عن عيسى بن عمر الثقفي، الذي عاب حتى على النابغة الذبياني، بعض أشعاره، وكذلك الحضري، ومؤاخذته الفرزدق على مخالفته للنظام النحوي الذي جرّده بنفسه واعتبره نظاماً مطرداً لا يجوز الخروج عليه.

2- نُسبَتْ هذه النزعة أولاً، إلى ابن أبي اسحق الحضري 117هـ، ومن تبعه، ثم إلى البصريين نسبة عامة، تقابل الكوفيين عامة، وعدّوها الفارق الأساس بين المذهبين النحويين: البصري والكوفي، وهي غير دقيقة كما أثبت البحث النحوي المعاصر.

ثم ظهرت هذه النزعة واضحة لدى أبي علي الفارسي (377هـ) القائل "لأن أخطيء في خمسين مسألة، مما بائنه الرواية، أحب إلي من أن أخطيء في مسألة واحدة قياسية"، والمازني: (247هـ) القائل: "ما قيس علي كلام العرب فهو من كلام العرب"، وابن جني:

(392هـ)، الذي كان أكثر اهتماماً بالقياس وتوسّعاً فيه، حيث "كان مولعاً بالقياس كثير الأخذ به، داعياً إليه، وهو القائل: "لا تسرع إلى إعطاء اليد باقراض بابه، والقياس القياس". وإن كان يشير إلى مذهب أبي عمرو بن العلاء: (154هـ)، ومن تبعه أحياناً، نحو قوله: "وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس، كان استعمال ما كثر استعماله، أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله". وصرّح بإبطال القياس عند تعارضه مع السماع.

وقد سادت هذه النزعة لدى غالب المتأخرين، فعدّوا النحو هو القياس، ومزجوه بمناهج دخيلة ولاسيما الفقه، والمنطق والفلسفة، واستمر ذلك في عصرنا، متمثلاً بالمتشددين، في حركة التصحيح المعاصر.

2- نزعة نسبوها إلى أبي عمرو بن العلاء، وبعض تلامذته، ومن تبعهم (175هـ) كانوا أكثر عناية باللغة وروايتها وجمعها وتنظيمها، والقياس على الأعم الأغلب، ولا تحكم القياس، ولا تعدّ ما خالف القياس لحناً، أو خطأ، وإنما لغاتٌ، تحفظ ولا يقاس عليها أو: سماعاً لا يُرد.

ولا يبتعد المعاصرون عن النزعتين في تفريقهم بين ما سمّوه بالقياس النحوي والقياس اللغوي، وأكروا الخلط بينهما. ويبدو أنّ الذي ساد لدى المعاصرين: (القياس اللغوي)، وتحت تسميات مختلفة نحو: (القياس الطبيعي)، وهو الذي تتسع به اللغة لتواكب التطور الاجتماعي والعلمي، فهو استنباطٌ مجهول من معلوم، مما لم يذكره القدماء في المعاجم. أي اتخذوه وسيلة من وسائل تنمية اللغة، ربما لحاجتهم إلى التعريب، وتوليد ألفاظ جديدة، ووضع المصطلحات، أكثر من حاجتهم إلى وضع قواعد النحو. ساد هذا النوع في ضوء قياس كلامنا على كلام العرب، وسماه الدكتور تمام حسان بـ (القياس الاستعمالي) وقال: "انه تطبيق عملي، وهو انتحاء كلام العرب ومحاكاته" وسماه د. محمد حسن (قياس الأنماط).

وأقرب تسمياته إلى مضمونه يبدو: (القياس الاشتقاقي الصرفي) واللغوي، قال الزعبلوي عنه: هذا بحث ظريف خاض فيه الباحثون إذ لم يصرح الأئمة الأوائل بقياس اشتقاق...". إذن هو قياس، تبعاً لحاجة التطور، لكنهم جمعوا فيه بين النزعتين العقلية، وكثرة المنقول، وليس على وفق نظام العربية الاستعمالي.

3- قياس النظام: هو قياس الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) أو مفهوم الخليل، للقياس ومنهجه في تحليل النصّ القرآني وتفسيره له، ولاسيما فيما يبدو خروجاً عن القياس النحوي المجرد، لذلك قالوا عنه انه صحّح القياس بعد أن جرده الحضرمي (117هـ)، أي أن الحضرمي فصله عن النصّ وواقع العربية الاستعمالي في ضوء نظامها.

الخليل لا يحكم القياس العقلي ولا يجرّده من نظام النصّ القرآني، ولا يقيس على الكثير، كما فعل أصحاب نزعة السماع، إذا كان خارجاً عن نظام العربية، كالنسب إلى قریش، بغير ياء وسماه: معدولاً، وقيس على القليل الشاذّ، إذا كان موافقاً لنظام العربية وإن لم يرد به السماع، أو ورد بخلافه، ويتّخذ أصلاً يقيس عليه، فالقضية ليست سماعاً ورواية، ولا كثرة أو قلة عددية.

وبهذا شاذّ (النحو) واستقام بناؤه وأكمل على يده، وما زلنا نردّد أقواله وآراءه، في كثير من الدراسات النحوية، ذلك أنه درس العربية في ضوء الفهم الإسلامي لها، معتمداً على المأثور في لغة القرآن وقديسيها، وربطها بالقرآن والشرعة والعقيدة الإسلامية.

ولا يعني هذا أنّه لم ترد له أقيسة، كما لدى النزعة الأولى، لكنه يفرق بينها وبين نظام العربية، لذلك توصل أحد الباحثين المعاصرين إلى أنّ الخليل كان لا يسير على وتيرة واحدة في أقيسته.

فهو قياس أقرب إلى نظام اللغة العربية الخاص بها، مبنيّ على المشابهة وحمل الكلام بعضه على بعض، فالتشبيه له طرفان، ووجه شبه، وعلّة جامعة. لذلك سماه الثّحاة المتأخرون: قياس العلة، والطرّد، والشّبه. وقد أشار الدكتور تمام حسان إلى قريب من هذا

حيث قال: "إنَّ القياس كالجاز اللغوي، بحاجة إلى علاقة تربط بين طرفيه، إمّا إن تكون عقلية (كالجاز المرسل)، أو تخيلية كما في (الاستعارة)، فالعلاقة العقلية في القياس: (مناسبة) العلة، أو (أطراد) الحكم، والعلاقة التخيلية إمّا تكون هي: (الشَّبه)، بين المقيس والمقيس عليه".

لذلك ذكر النحاة المتأخرون أركاناً تشبه أركان التشبيه سمّوها (أركان القياس). وهي المقيس عليه، والمقيس (أو الأصل، والفرع)، والعلة الجامعة بينهما، والحكم، وهو ليس مطلوباً دائماً، ولتعدد أوجه التشبيه وأنواعه، وجدنا القياس أيضاً متعدداً.

لكنهم اختلفوا في بعض شروط المقيس عليه والمقيس، قال د. تمام حسان: "شرط المطرد في السماع ألا يكون شاذاً في القياس، وألا يحفظ ولا يقاس عليه. وإذا اطرّد المقيس عليه في القياس، وقلّ في السماع، جاز القياس عليه ترخّصاً في كثرة المسموع، وذلك كأن تقيس على النسب إلى شئ (شئتي)، فتقول في حلّوب (حلّبي)، وإذا كثّر في السماع وخالف القياس، لم يجوز أن تقيس عليه، كما في (قُرشي)، وسُلَمي، وثَقَفي، ومغزى هذا أن موافقة القياس، في هذا المجال أولى من كثرة السماع، فإذا عرفنا هذا فهمنا السبب في قول النحاة: إنَّ التحوّ هو القياس".

ثم ذكروا شروطاً لكل ركن، وتفصيلات وفروعاً، واختلفوا في كثير منها خلافاً جدلياً عقلياً، غير مبني على الواقع الاستعمالي متأثرين بالفقه، والمنطق، والجدل، ولا سيما في العلة، فأصبحت غاية في دراساتهم النحوية، نحو لم رفع الفاعل ونُصِب المفعول ولم لم يُعكس الأمر، ولم يُنثث بعض الأسماء. وقسموها على أقسام ثلاث: العلة القياسية، التي هي أقرب لنظام العربية في حمل الكلام بعضه على بعض، والعلة التعليمية، التي هي تقرب اللغة للتلاميذ، تربط السبب بالمسبب، والعلة الجدلية، التي تنأى عن الواقع الاستعمالي، وتدخل في علوم عقلية مجردة، لذا يكثر فيها الخلاف والنقض، فيدخلون في جدلٍ حولها، لهذا سميت جدلية.

نحو: لِمَ نَصَبْتُ (لِإنَّ) الاسم بعدها، ورفعت الخبر بعدها؟، فيقال في العلة التعليمية، (لِإنَّ) تنصب الاسم بعدها في لغة العرب، وفي هذا ربطٌ بين السبب والمسبب، ويقال في العلة القياسية: لمشابهة (لِإنَّ) الفعل من وجوه، إلا أنها فرعٌ بالعمل، لذا تقدّم منصوبها على مرفوعها، أمّا العلة الجدلية، فكلّ ما يختلفون فيه حولها، يدخل في باب الجدل. وبنوا هذا الجدل على أساس نظرية العامل، التي فلسفوها ووضعوا لها شروطاً وقوانين، تحكّت في نظام اللغة، وإن كانت هي في الأصل جزءاً من هذا النظام، إلا أن الثّحاة نأوا عنه، ودرسوا العامل التّحوي في ضوء المنطق الأرسطي والتدخل في واقع الاستعمال اللغوي. فطبّقوا قواعد المنطق الأرسطي على اللغة نحو قولهم: لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض، في مثل (أَبَتِ) بجذف ياء المتكلم، و(اللَّهُمَّ)، بجذف ياء النداء وغير ذلك.

وقسموه على ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس طرد، وقياس شَبَه، "ذلك أن القياس، إمّا أن ثراعى فيه العلة، وإمّا ألا ثراعى، فيُسمى (قياس شَبَه) كإعراب الفعل المضارع، واسم الفاعل، لمشابهته في مطلق الحركات والسكنات، وفي تعاقب المعاني عليه، وهذه رُوعيت العلّ فيه، فإمّا أن تكون مناسبة، فيسمى (قياس علة)، كرفع نائب الفاعل بقلة الإسناد،

والأ (فقياس طرد)، كبناء (ليس)، لأطراد البناء في كلّ فعل غير متصرف.

وهذا السبب، يبدو، هو الذي حمل فيه المعاصرون على النحو وأقيسته وعِلّه، فمنهم من أبطل القياس، ومنهم من دعا إلى إلغاء نظرية العامل، ومنهم دعا إلى إلغاء العلل التّحوية جملةً وتفصيلاً، ومنهم أبقي على العلة التعليمية.

ولاسيما أصحاب التفسير النحوي المعاصر، الذين يضيّقون ذرعاً بالتعليل النحوي فقدموا مئات المحاولات والدراسات تحت تسميات مختلفة: إصلاح النحو وتيسيره وإحيائه وتجديده وتهذيبه وغير ذلك.

ولاسيما في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، وجعلها اليوم مهملاً، ذلك أنَّ الغالب منها لم تعالج النحو في ضوء نظام العربية الاستعمالي (النحو الوظيفي، الذي أدخله إلى العالم العربي: أحمد المتوكل)، ونظام القرآن الكريم، ومنها الدعوات التي دعت إلى (النحو القرآني).

ومنهم المتأثرون بالمناهج الغربية الحديثة، ولاسيما: المنهج الوصفي، الذي لا يقرّ بالجانب العقلي في الدراسات اللغوية، فألغوا التعليل ونظرية العامل، وغير ذلك، ثم تراجعوا بعد ذلك، مع ظهور النظرية التوليدية التحويلية، التي بُنيت على العقل في دراستها للغة. ومن الدارسين المتذمّرين من القياس النحوي، الدكتور إبراهيم أنيس، الذي حمل على القياس النحوي، قائلاً: "ولستُ أعرف مصطلحاً من مصطلحات الدراسة اللغوية العربية، قد أُسيء فهمه وأُسيء استعماله، بقدر ما أُسيء فهم واستعمال مصطلح القياس".

وكان على الدارسين المعاصرين أن يميّزوا بين الدخيل، في دراسة القياس، وبين ما هو يمثل نظام العربية، ويصحّحوا الانحراف الذي لحق بدراسة القياس، ويدرسوه في ضوء نظام العربية الشامل، الذي ينأى عن الخلط الشديد الذي نجده في كتب النحو وأصوله، والمشكلات الكثيرة التي يعاني منها النحو، كقضية الاطراد والشذوذ، والكثرة والقلّة، التي لم تحدّد، وكان كثير من النحاة، ومنهم المتأخرون، لم يطمئنوا إليها، كابن هشام الأنصاري (761هـ)، لما فيها من غموض أوقعت الباحثين في حيرة واضطراب، أهيّ عديدة، أو أنها أمر (ذاتي نسبي)، ناهيك عن عدم جدواها، فأقروا بما سموه بـ (القياس المهجور)، أو (المترك)، وهو ينافي الكثرة العددية، بل السماع والرواية، وكان كبار النحاة يقيسون على القليل والشاذّ، كيونس بن حبيب (182هـ)، والأخفش الأوسط (225هـ)، ومنهم المتشدّدون في القياس كالملزّم (285هـ)، والفارسي (377هـ).

والقياس النظري، الذي نسبوه إلى الكوفيين، وهو قياس من غير شاهد أو أصل، (مقيس عليه)، يقاس عليه. كتجويزهم العطف، بلكن، في الإيجاب، حملاً على: (بل)، كقولنا (جاء عمرو، ولكن خالد)، وقد يكون ذلك من إفرازات التنافس الشديد بين البصريين والكوفيين. وعده الشيخ الخضر حسين، من الاجتهادات العقلية، وعزّفه الدكتور محمد المختار ولد أباه: "هو إلحاق اللفظ بنظير غير مماثل، أو بنظير غير مسموع، كقياسهم ترخيم المركب المزجي، على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث...".

والذي أراه أنّ قضية الكثرة والقلّة، أمر متعلق بحاجة المجتمع في الاستعمال، فبعض المواقف الخطائية اليومية الحياتية، أكثر وروداً واستعمالاً من غيرها، وهي قضية لا تميز بين اللغة التواصلية والإبداعية، كما سنجد في قياس النظام.

وكان أبو زيد الأنصاري، وهو أحد شيوخ سيبويه، يجعل الفصيح والشاذّ سواءً، فضلاً عن أبي عمرو، والأصمعي، وقد أدرك المتأخرون ذلك، فذهبوا إلى إن الشاذّ ليس هو الخارج عن سنن نظام العربية، وليس بتفردة، أو قلته، فلا يقاس عليه، إنما هو الخارج عن سنن القياس العقلي المنطقي، كحذف نون التوكيد في قول الشاعر:

أَضْرِبْ (ن) عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا +++ ضَرْبُكَ بِالسُّوْطِ قَوْسَ الْقَرَسِ. القونس: العظم الناتج خلف أُذن الفرس

فقد يقاس على القليل والنادر والشاذّ، لموافقة القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته القياس. وقال الأشموني: "إنّ الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه".

إنّ دراسة القياس في ضوء نظام العربية، يجتنبنا، أيضاً، المشكلات الناجمة عن الاستقراء اللغوي، وخلافهم في كونه ناقصاً أو تاماً، ولهذا أثر كبير في أقيسة النحو، لأنها مبنية على الاستقراء، والرواية، والجمع، فأوقعهم في خلاف وتشعب.

فضلاً عن أن جمع المادة والاستقراء، خلط بين مستويات لغوية عدّه كاللهجات، والقراءات، والشعر، وما سمّوه: اللّغة في حال السعة والاختيار، مما أوقعهم في خلط شديد، اصطدم معها القياس واضطربت قواعدهم فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل، والتعليل، والخلاف النحوي، والجدل، وتسميات مختلفة كاللحن، والضرورة، والعدول عن الأصل، والخروج عن القياس النحوي، والشذوذ، والمجاز، واللهجات، والقراءات، وغير ذلك.

وقد جمع المستشرق: نولدكه، كتاباً كبيراً، في الخروج عن قواعد النّحو واللّغة. وكذلك الدكتور عبد الفتاح الدجني، بلغ كتابه أكثر من ستمائة صفحة في: الشذوذ النحوي.

وقد اتخذوا القياس معياراً شديداً، فكثرت مصطلحاتهم في تقسيم اللغة ومستوياتها، كالردود، والمقبول، والضعيف، والوجيه، والكثير، والغالب، والقيح، والشاذ، والخبيث، وغير ذلك.

حمل المعاصرون حملاً شديداً، على هذا النوع من القياس، الذي هو أقرب إلى أنظمة العربية، فقد سمّاه أنيس بـ (الصوغ القياسي)، وقال: أنّه صناعة نحوية، وسخر منه، ورأى أنّه "لا يمتّ للقياس النحوي الحقيقي بصلة، لأنها من علل النّحاة المخترعة التي ادّعوا ظلماً وتجنّياً"، وأنه مجرد مشابهة أسرف النّحاة المتأخرون في استعماله إسرافاً كبيراً، حتى عدّوا النّحو كلّّه قياساً.

وكان عليه أن يميّز بينه وبين الصناعة المنطقية التي شوّهته وانحرفت به، وأن يصحّح مسار هذا الانحراف، بدلاً من المهاجمة الشديدة على النّحاة ونعتهم بأقصى النعوت، من غير تحقيق علمي رصين، ففي هذا النوع من القياس تكمن أسرار العربية ونظامها المعجز، وأنّ دارس العربية لا بد أن ينطلق من النصّ القرآني المرتبط بنظام العربية، المبني على المشابهة والتعلق والارتباط.

وسمّاه الدكتور تمام حسان بـ (قياس الأحكام والأصول). وسمّاه الدكتور محمد مختار ولد أباه بـ (القياس التعليلي) وقال: "هو ما يرد للتنبيه على علة الحكم، مثل قول التحوين إنّ الفعل المضارع أعرب، قياساً على الاسم، لمشابهته له في حالات"

وكثير من الدراسات المعاصرين أطلقوا عليه تسمية: (القياس) النحوي، ونسبوه إلى الحضرمي، وقد تسرب إلى النحو من المتكلمين والفقهاء، وهو خلطٌ بين منهج تجريد القياس العقلي، وبين قياس النظام، الذي يبنى على حمل الكلام بعضه على بعض، وتعلّق بعضه برقاب بعض.

خلاصة المشكل في رأينا مبني على أساسين:

أولاً: المزج بين المنطق، وواقع الاستعمال، وهما لا يتطابقان، فظواهر اللّغة لا تتبع المنطق العقلي، كما مرّ

ثانياً: قضية السّماع: (النموذج اللّغوي)

أمّا المشكل الأوّل، فثمة فارقٌ بين الواقع، والمنطق العقلي، نلحظ هذا في كثير من المواقف الحياتية، فالمنطق، مثل فكرة أنّ العرب كانوا أهل فصاحة وبيان، وأنّ لغتهم لا تختلف عن لغة القرآن الكريم، ذلك أنّ الله تحدّاهم بأنّ يأتيوا بمثّل القرآن أو بسورة مثله، ولا يصحّ التحديّ – منطقياً – إلا إذا كانوا مبرزين فيما تحدّوا به. لكن الواقع والتحقيق العلمي أثبت غير ذلك كما سنرى.

إذا عرفنا ذلك، فهنا موقف بعض المذاهب الإسلامية، بإبطال القياس وذمّ الفلسفة، فالدين الإسلامي يختلف عن الفلسفة اليونانية، ومنطق أرسطو، المبني على العقل المجرد، وغير (العملي).

ينطبق هذا على اللّغة العربية ونظامها، المرتبط بالنظام الإسلامي والقرآني، فهو يتقاطع مع المنطق العقلي كثيراً، والشواهد على ذلك كثيرة، ونظام لغة القرآن يشبه النظام الكوني، وهذا دليلٌ على أنّ خالق الكون هو المتكلم بالقرآن الكريم ومنزّله.

قال ابن جني: "معاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياساً". وقوله في أحكام المقيس عليه: "ألا يكون شاذاً في الاستعمال مطرداً في القياس، فإن كان كذلك، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز منه ما أجازوا". وهو رأي سيبويه أيضاً. فالمنطق يبيح استعمالات كثيرة غير مستعملة ولا يبيحها الاستعمال، قال سيبويه، إن القياس يميز مثل: أعطاكني وأعطاهوني، "إلا أنه قبيح لا تتكلم به العرب، ولكن الثعاة قاسوه، لكرهة المتكلم أن يبدأ بالأبعد قبل الأقرب".

"فاللغة ليست نظاماً هندسياً محكماً، ولو كانت كذلك لتوقفت عن الحياة وحلت من الإبداع".

وقد أشار الثعاة إلى ذلك في مسائل وأبواب نحوية كثيرة، مثل قولهم بـ (القياس المتروك أو المهجور). قال ابن يعيش: "مما جاء في الشعر ثلاث مئآت وأربع مئآت، ونحوها مضافاً، إلى الجمع على القياس المتروك".

وقال سيبويه: "وأما ثلثائة، إلى تسعمائة، فكان ينبغي أن تكون في القياس مئتين أو مئتين". وأقوالهم في ذلك كثيرة.

ومن ذلك باب الحمل على المعنى، وهو باب واسع. قال الأخفش الأوسط: "وأما قوله تعالى: (واستمعوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة) (البقرة 45) فلائنه حمل الكلام على الصلاة، لا الصبر، (المذكر)، والأكنت الآية: (وائنه لكبير) صفة للصبر المذكر، وهذا الكلام منه ما يحمل على الأول ومنه ما يحمل على الآخر، وقال تعالى: (والله ورسوله أحق أن يرضوه). (التوبة 62) = (أن يرضوها)، فهذا يجوز على الأول، والآخر أقيس، هذا إذا ما كان بالواو أن يحمل عليهما جميعاً".

فالقياس اللغوي، هو الاستعمال، وليس المنطق العقلي الرياضي، المبني على نظام العربية، فهو أدق وأكثر اطراداً، وأشمل وأنسب، في تفسير العدول الكثير الوارد في النص القرآني، وهناك شواهد كثيرة على ذلك.

(يتبع) إن شاء الله